

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن أخر جناحا أو ميزابا إلى الطريق .  
قوله وإن أخرج جناحا أو ميزابا إلى الطريق .  
قال في الرعاية : نافذا أو غير نافذ - يعني بغير إذن أهله فسقط على شيء فأتلفه : ضمن .  
وهذا قاله أكثر الأصحاب .  
وتقدم الكلام في ذلك محررا في باب الصلح عند قوله ولا أن يشرع إلى طريق نافذ جناحا .  
قال في الفروع : ولو بعد بيع وقد طولب بنقضه لحصوله بفعله انتهى .  
وقاله القاضي وغيره .  
وقال في الرعاية - بعد أن ذكر الأول - : ولا يضمن بما تلف بما يباح من جناح وساباط وميزاب .  
فعلم من ذلك : أن مراد المصنف - وغيره ممن أطلق - : إذا كان ذلك لا يباح فعله وقد صرح بذلك المصنف والشارح في إخراج الجناح في غير الدرب النافذ بإذن أهله : أنه لا يضمن .  
قال الحارثي : ومبنى هذا الأصل : أن الإخراج هل يباح أما لا ؟ .  
قوله وإن مال حائطه فلم يهدمه حتى أتلف شيئا : لم يضمنه .  
نص عليه وهو المذهب .  
قال الحارثي في شرحه : والذي عليه متأخرو الأصحاب - القاضي ومن بعده - أن الأصح من المذهب : عدم الضمان .  
قال : وأصل ذلك قول القاضي في المجرد : المنصوص عنه في رواية ابن منصور : لا ضمان عليه سواء طولب بنقضه أو لم يطالب انتهى .  
وجزم به في الوجيز و المنور وصحة الناظم وقدمه في المحرر و المغني و الشرح و الفروع و شرح ابن منجا و الرعاية الصغرى و الحاوي الصغير .  
وأوماً في موضع : أنه إن تقدم إليه بنقضه وأشهد عليه فلم يفعل : ضمن .  
وهذا الإيماء ذكره ابن بختان و ابن هانيء ونص على ذلك في رواية إسحاق ابن منصور ذكره أبو بكر في زاد المسافر .  
قال الحارثي وهذه الرواية هي المذهب ولم يورد ابن أبي موسى سواها .  
وكذلك قال في رءوس المسائل وهو من كتبه القديمة .  
وذكر أبو الخطاب و القاضي أبو الحسن و ابن بكروس وغيرهم : أنه اختيار طائفة من الأصحاب

قال في الفروع : وعنه إن طالبه مستحق بنقضه فأبي - مع إمكانه - ضمنه اختاره جماعة  
وقدمه في النظم .

قال المصنف والشارح : وأما إن طولب بنقضه فلم يفعل : فقد توقف الإمام أحمد C عن الجواب  
فيها .

وقال أصحابنا : يضمن وقد أوماً إليه الإمام أحمد C والتفريع عليه وأطلقهما في الرعاية  
الكبرى .

وقيل : يضمن مطلقا .

وخرج أبو الخطاب و المجد وجها .

قال الشارح : ذكر بعض أصحابنا وجها بالضمان مطلقا انتهى .

وهذا اختاره ابن عقيل .

قال الحارثي : وهو الأقوى .

وتقدم التنبيه على بعض ذلك أواخر باب الصلح .

تنبيه : محل الخلاف : إذا عليم بميلانه علىالصحيح من المذهب قدمه في الفروع .

ولم يذكر في الترغيب العلم بميلانه وهو ظاهر كلام المصنف هنا وجماعة .

فوائد .

إحداها : كيف الإشهاد اشهدوا أني طالبته بنقضه أو تقدمت إليه بنقضه ذكره ابن عقيل وذكر

القاضي بعضه وكذلك كل لفظ أدى إليه .

ثم الميل إلى السالبة يستقل بها الإمام ومن قام مقامه وكذا الواحد من الرعية مسلما كان

أو ذميا .

وإن كان إلى درب مشترك : فكذلك يستقل به الواحد من أهله ذكره القاضي و ابن عقيل

والمصنف وغيرهم .

وإن كان إلى دار مالك معين : استقل به .

وإن كان ساكنها الغير : فكالمالك .

وإن كان الساكن جماعة : استقل به أحدهم .

وإن كان غاصبا : لم يملكه وما تلف له : فغير مضمون .

الثانية : لو سقط الجدار منغير ميلان : لم يضمن ما تولد منه بلا خلاف .

وإن بناه مائلا إلى الطريق أو إلى ملك الغير بغير إذنه : ضمن .

قال المصنف : لا أعلم فيه خلافا .

ومسألة المصنف : يناه مستويا ثم مال .

الثالثة : لا أثر لمطالية مستأجر الدار ومستعيرها ومستودعها ومرتها ولا ضمان عليم .  
فلو طولب المالك في هذه الحال فإن لم يمكنه استرجاعها أو نقض الحائط : فلا ضمان وإن  
أمكنه - كالمعير والمودع والراهن إذا أمكنه فكان الرهن - ولم يفعل : ضمن ذكره القاضي و  
ابن عقيل والمصنف وغيرهم .

وإن حجر على المالك - لسفه أو صغر أو جنون - فطولب : لم يضمن .  
وإن طولب وليه أو وصيه فلم ينقضه : ضمن المالك قاله القاضي في المجرى والمصنف في  
المغني والشارح و الحارثي وغيرهم .

قال في الفروع : ولا يضمن ولي فرط بل موليه ذكره في المنتخب ويتوجه عكسه .  
وكأنه لم يطلع على كلام المصنف والشارح و الحارثي .  
وقال ابن عقيل : الضمان على الولي .

قال الحارثي وهو الحق لوجود التفريط وهو التوجيه الذي ذكره في الفروع .  
الرابعة : لو كان الميلاق إلى ملك مالك معين - إما واحد أو جماعة - فأمهله المالك أو  
أبرأه : جاز ولا ضمان .

وإن أمهله ساكن الملك أو أبرأه : فكذلك ذكره القاضي والمصنف والشارح وقدمه الحارثي .  
وقال ابن عقيل : لا يسقط ولا يتأجل إلا أن يجتمعا أعني : الساكن والمالك .  
قال الحارثي : والذي قاله أنه لا يبرأ بالنسبة إلى المبرء فليس كما قال .  
لأن من ملك حقاً ملك إسقاطه وإن كان بالنسبة إلى من لم يبرأ فنعم وذلك على سبيل التفضيل  
لا يقبل خلافاً .

وإن كان الميلاق إلى درب لا ينفذ أو إلى سابلة فأبرأه البعض أو أمهله : برئ بالنسبة إلى  
المبرئ أو الممهله .

الخامسة لو كان الملك مستركاً فطولب أحدهم بنقضه فقال المصنف والشارح : أحتمل وجهين  
وأطلقهما في الفروع .

أحدهما : لا يلزمه شيء .

والثاني : يلزمه بحصته وهو ظاهر ما جزم به الناظم .

السادسة : لو باع الجدار مائلاً بعد التقدم إليه قال القاضي في المجرى والمصنف والشارح  
و السامري في فروقه : لا ضمان عليه لزوال التمكن من الهدم حالة السقوط .

قال المصنف : ولا على المشتري لا نفاء التقدم إليه .

وكذا الحكم لو وهبه واقبضه .

وإن قلنا بلزوم الهبة : زال الضمان عنه بمجرد العقد انتهى .

وقال ابن عقيل في الفصول : إن باعه فراراً : لم يسقط الضمان لأن الميل لا يسقط الحقوق

بعد وجوبها انتهى .

قال الحارثي : والاولى - إن شاء الله - وجوب الضمان عليه مطلقا .

وقال ابن عقيل - بعد كلامه المتقدم - وكذا لو باع فخا أو شبكة منصوبين فوقع فيهما صيد في الحرم أو مملوك للغير : لم يسقط عنه ضمانه .

قال ابن رجب : والظاهر أن القاضي لا يخالف في هذه الصورة قاله في القاعدة الرابعة والعشرين .

وقال في القاعدة التاسعة ولثمانين : وهل يجب الضمان على من انتقل الملك إليه إذا استدامه أم لا ؟ الأطهر : وجوبه عليه كمن اشترى حائطا مائلا فإنه يقوم مقام البائع فيه فإذا طولب بإزالته فلم يفعل : ضمن على رواية انتهى .

السابعة : إذا تشقق الحائط طولا : لم يوجب نقضه وحكمه حكم الصحيح .

وإن تشقق عرضا : فحكمه حكم المائل على ما تقدم قاله المصنف والشارح و الحارثي وصحاب

الفروع و الفائق وغيرهم